مرر القانون في مداولته الثانية بحد أقصى 7 أبناء رغم اعتراض الحكومة

مجلس الأمة أقر زيادة علاوة الأولاد إلى 75 ديناراً

■ عاشور: سنحاسب أي وزير يحيل الكويتي إلى التقاعد قبل الوافد.. ولا تخلونا نفتح ملف المستشارين

مجلس الأمة أقر قانون علاوة الأولاد

علي الراشد محيياً الحضور (تصوير: صالح محمد)

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وسط إصرار نيابي ومعارضة حكومية، زف مجلس الامة إلى الشعب نبأ إقرار قانون علاوة الاولاد بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولتيه الاولى والثانية، حيث جاءت نتيجة التصويت بموافقة 38 عضوا من اصل الحضور وعددهم 40 عضوا فيما رفضت الوزيرة رولا دشتي القانون وهي الوحيدة التي كانت حاضرة عن الحكومة، وامتنع الرئيس علي الراشد عن التصويت.

واقر القانون علاوة للاولاد بقيمة 75 دينارا شهريا بحيث لا يزيد عدد الاولاد الذين تمنح عنهم هذه الزيادة على 7 اولاد، وتؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

وأحال مجلس الامة في جلسته العادية التكميلية على الحكومة اقتراحا بقانون في شأن انشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات بعد الموافقة عليه بالاجماع في مداولته الثانية بعد ان ناقشه أمس ووافق عليه في مداولته الاولى. كما احال المجلس على الحكومة تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن 82 مشروعا بقانون باعتماد الحسابات الختامية للوزارات والادارات الحكومية والهيئات ذات الميزانيات الملحقة والمؤسسات المستقلة عن السنوات ،1999 2000، الى ،2010 2011، وملاحظات ديوان المحاسبة عليها بعد الموافقة عليه باغلبية 38 عضوا.

واحال مجلس الأمة على الحكومة تقرير لجنة العرائض والشكاوى البرلمانية بشأن تكليفها بالتحقيق في الترقيات الاخيرة التي تمت في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بعد مناقشته.

واوصت اللجنة في تقريرها بالغاء نظام الترقيات المعمول به واعتماد نظام جديد يعتمد كليا على حقائق وبيانات وخبرة الموظف دون تدخل الاراء الشخصية ويشمل عدد سنوات خبرة الموظف الاجمالية وعدد سنوات خبرته في وظيفته الحالية والتقييم السنوي له ومنح تميز لاصحاب الشهادات الدراسية العليا وعدم مفاضلة من يحملون وظائف تختلف في الوزن الوظيفي. ودعا المجلس الحكومة الى اعداد مذكرة قانونية حول مدى دستورية وقانونية الاجراءات الحكومية في الاحالة القسرية للموظفين في المناصب الاشرافية ممن امضوا 30 عاما في الخدمة الى التقاعد.

من جانبها، اكدت وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.رولا دشتي انه لن تتم احالة اي موظف كويتي الى التقاعد ما لم يكن مستحقا للمعاش التقاعدي. وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

افتتح رئيس مجلس الامة علي الراشد الجلسة عند الساعة التاسعة صباحا وتلا الامين العام اسماء الحضور والمعتذرين.

الرئيس: الجلسة اليوم امتدادا لجلسة امس ونشكر اللجنة التشريعية واخص النائب يعقوب الصانع لما حققوه من نجاح بشان التشريعات الالكترونية ونشكر سمو الامير على رعاية المؤتمر.

احمد المليفي: كوني رئيس لجنة الصداقة الكويتية - الرومانية اشيد في علاقتنا برومانيا وهي من أولى الدول التي وقفت مع الكويت ايام الاحتلال.

الوزيرة رولا دشتي: اطلب مناقشة التشريعات الالكترونية وتكون بعد التقاعد ونتمنى تأجيل مناقشة تعيينات النفط لعدم وجود الوزير.

الامين العام يتلو طلب تخصيص ساعة لمناقشة قرار مجلس الوزراء القاضي بإحالة القياديين الى التقاعد من امضوا 30 عاما، وتلا ايضا تخصيص ساعة لمناقشة المناصب الاشرافية ومبررات ذلك.

صالح عاشور: في الجلسة الماضية قدمنا طلب تقديم بدل الايجار والقرض الاسكاني وعلاوة الاولاد ونتمنى مناقشته.

الرئيس: الامين تلا في جلسة الثلاثاء الطلب ولم نصوت عليه لانه لا يوجد نصاب والآن ندخل في المناقشة ساعة للموضوع المحدد حتى يكتمل النصاب.

خالد العدوة: ما تفضل به النائب عاشور صحيح، لابد ان يطرح الموضوع الاكثر الحاحا واهمية، والناس كلها تنتظر مقترح القرض الاسكاني، ونأمل ان يطرح بعد البند.

يعقوب الصانع: انا ضد القوانين اللي فيها تكلفة وضد من يدخل في الطريق ويكلف ميزانية الدولة، ولكن ان كان هناك فئة تستحق وادارة الفتوى والتشريع قررت انها تستحق الفئة التي لم تأخذ حاصلها هم الاطفاء اذا اعتبروا العسكريين منذ 2002 المكرمة الاميرية صرفت 2011 وبأي حال هم يستحقون المكرمة اللواء جاسم المنصوري وجه كتابا الى رئيس مجلس الامة كي يتعامل رجال الاطفاء كعسكريين لانه صدر قانون، وساقدم توصية بمساواة المطافئ بالعسكريين، اما من امضوا 30 عاما يحالون الى التقاعد ففيها شبهة دستورية، ولا يجب ان يصدر قرار من مجلس الوزراء، وانا قابلت سمو رئيس الوزراء وقدمت له دراسة تتعلق بالفصل القسري، نحن مع التجديد ولكن لا تفريط ولا إفراط، لو تغطي ميزة مالية من يريد احالته الى التقاعد ولكن لا نفصلهم فصلا قسريا للخبير الدستوري محمد القاطع رأي في ذلك، التمس من النواب ان نترك المسألة مجازية بخصوص تقاعد من امضوا 30 عاما.

خالد الشليمي: المتقاعدون هم اكبر شريحة متضررة الكوادر لما وزعت على المهندسين وغيرهم من اهل النفط وانعكس ذلك على المتقاعدين الذين لم تزد رواتبهم، والمتقاعد يهبط معاشه عند تقاعده من 1500 الى 800 دينار، وخلق فرص العمل ليس بالتقاعد فقط وربما من خلال ايجاد فرص بسبب المشاريع.

الحكومة قالت ان مطار مبارك سيخلق 30 الف فرصة عمل فهل الحكومة اهلت الكوادر وقالت عن القمر الصناعي فهل الدولة جهزت الكوادر وخلق فرص العمل من خلال الاستثمارات.

عادل الخرافي: اين الحكومة؟ لماذا لم تقدم خطة عمل واستراتيجيتها؟.

عبد الحميد دشتي: منذ 2002 وهناك قرار بمعاملة رجال المطافئ كعسكريين، ورجال الجيش يهبئون لمواجهة لا قدر الله خطر خارجي والمطافئ يوميا في حريق مثل الشدادية وغيرها.

لابد ان يقدر عطائهم، فوجئنا بحرمانهم من مكرمة اميرية، ولابد ان نصدر توصية يعاملون بذات المزايا، وفي البطالة أوصي بإحالة من امضى 30 عاما الى التقاعد، عطوهم امتيازات ومغريات تعيينهم لابد من اصدار توصيات بمنح من تجاوزوا 30 عاما في الخدمة امتيازات.

صالح عاشور: مشكلة البلد المستشارون في مجلس الوزراء او الديوان الاميري، مجلسنا كذلك نحن موجودون في المحكمة الدستورية بسبب المستشارين اول من يجب ان يحال الى التقاعد المستشارون في الديوان الاميري الذين يدخلون البلد من مشكلة الى مشكلة، هؤلاء عليهم بالتقاعد المبكر لانهم لا يفقهون، المطافئ قراراهم واضح والفتوى والتشريع قررت تعديل وضع العاملين في المطافئ واعتبارهم عسكريين، ويجب تعديل قانون التأمينات الاجتماعية ان كنتم تريدون احالة من امضى 30 عاما في الخدمة الذي يجيز العمل حتى 65 عاما والاولى مجلس الوزراء يقول من حولوا من مدنيين الى عسكريين لا يمنحون المزايات من اين اتوا بهذا.

خالد العدوة: القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء يتناقض مع قانون التأمينات وهو مقبلون على زلزال كبير في المناصب الاشرافية، الدول المتقدمة تمازج بين الخبرة والدماء الشابة نحن نذهب بالخبرة الى المقصلة.

والحكومة ليس لها قدرة على التمييز، والمستشارون يعملون لمصالحهم وبعضهم طبقة فاسدة تعمل لمصالحها وتورط السلطتين، ماذا نفعل الحكومة التي زجت بالخبرات العملية في اتون نكران الجميل.

وما حدث مع الاطفائيين قرار متخبط، وهم يجب ان ينصفوا.

سعدون حماد: من تقاعد من الاطفائيين قبل 2002 لم تشملهم الرواتب الاستثنائية ويجب انصافهم وهم 60 حالة فهل عجزت الحكومة عن ذلك، مجلس الوزراء عين في النفط 4 أشخاص امضوا في الخدمة اكثر من 35 عاما وفي التربية هناك 1830 سيحالون الى التقاعد كيف يعوضون، ما يفتح الامر الى استقدام عمالة من الخارج، ونطلب من المجلس ان يناقش مباشرة القرض الإسكاني.

يوسف الزلزلة: القرارات التي تخرج دون دراسة ستكون نتائجها غير صحيحة، رجالات الكويت الذين امضوا سنوات عمرهم لخدمة الكويت، الامر الطبيعي ان نكرمهم ونسخر امكاناتنا ليشعرون بالحياة الكريمة.

وامر طبيعي ان نقدم زيادة رواتبهم الى 30 في المئة لماذا تزعل الحكومة، نحن لدينا في وزارة التربية خبرات رائدة والتربية مهنة وليست وظيفية، اكبر خطأ ان ندفعهم الى التقاعد، اذا كانت هناك قرارات سابقة، لا يجب ان نعالجها بخطأ، وعلى الحكومة ان توقف قرار احالة من امضى 30 عاما الى التقاعد.

صلاح العتيقي: من الظلم ان نفقد الخبرات بحجة احالة من امضى 30 عاما في الخدمة للتقاعد، ونطلب تأجيل القرار ودراسته دراسة كافية، وتوحيد نهاية الخدمة مشكلة عويصة من هناك من يأخذ 24 شهرا والبعض يحصل على 18 شهرا وفي النفط يحصلون على مكافآت عالية، وفي الاطفاء هناك من تقاعدوا ولم يشملهم منح 18 شهرا.

معصومة المبارك: املنا ان تكون الحكومة متواجدة ومعذور من هم خارج البلد، خصوصا اننا نناقش المناصب الاشرافية واحالتهم الى التقاعد، كنا نأمل ان يكون هناك بيان حكومي حول التقاعد الاجباري

الوزير الهيفي في حديث مع المطوع في حضور الابراهيم

■ حماد: الحكومة تناقض نفسها تحيل للتقاعد من أمضى 30 عاماً ووزيرها المستقيل يعين من ترك الخدمة منذ 35 عاماً

■ الإطفائيون الذين لم تشملهم الرواتب الاستثنائية 60 حالة فقط فهل تعجز الحكومة عن حل مشكلتهم؟

■ الفزيع: الإصلاح لا يكون على حساب معايير تقييم أداء الموظفين من الجهات الحكومية

■ رولا: العجز الحتمي المتوقع في عام 2031 هو 51 مليار دينار «وكلامنا مو غشمرة»

■ 17 ألف دينار تدفع سنوياً للأسرة الكويتية وإن وجد هدر في جانب ما.. هل نزيد الطين بلة؟

■ الحكومة لا تحتال على أحد ويجب ان يتحمل الجميع مسؤولياته لأن الفوائض لن تستمر

■ لا يحق لمجلس الوزراء إحالة من خدم 30 عاماً للتقاعد ولكنه حق للوزير وسيتخذه

■ نلتزم بما يأتي من توجيهات بشأن المكرمة الأميرية وهي تشمل العسكريين وليس الإطفائيين

سعدون حماد متحدثا

رولا دشتي تشرح وجهة نظر الحكومة